البطالة المقنعة وفوائض العمل فى القطاعات الزراعية
دراسة نظرية مع التطبيق على مصر

الدكتور محمد محمود نور *

مقـــــدمة :

من أكبر المشاكل التى تواجه الدول النامية المزدحمة بالسكان فى الوقت الحاضر والتى سوف تواجهها فى السنوات المقبلة وجود فوائض عمل تزدحم بها القطاعات الزراعية بالذات . الأمر الذى أدى إلى اختلال هياكل الاقتصاديات القومية لتلك الدول . وبالتالى إلى بروز البطالة المقنعة التى تعتبر إحدى العقبات العديدة التى تواجه الجهود المبذولة لنجاح خطط التنمية الاقتصادية .

ولقد ترددت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أفكار اقتصادية كثيرة جديدة منها فكرة فوائض العمل فى القطاعات الزراعية من اقتصاديات الدول النامية . وهى الفكرة التى تشتمل داخلها على فكرة البطالة المقنعة Disguised unemployment أى الحالة التى يكون فيها الناتج الحدى للعمل صفراً أو ربما سالبا . ولكن على الرغم من كثرة ما كتب فى هذا الصدد إلا أن هذه الكتابات مبعثرة بصورة يصعب جمعها . أضف إلى ذلك أن المقالات والبحوث التى أعيد نشرها تفترض معرفة ضمنية بتطور فكرة البطالة المقنعة والأسس النظرية لها ثم الأوضاع التطبيقية لهذه المشكلة . ومن ثم فان هدفنا من هذا البحث هو تسليط الأضواء على موضوع البطالة المقنعة باعتبارها النتيجة الرئيسية لفوائض العمل الزراعى فى الدول النامية .

(*) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة — جامعة الأزهر .

وينقسم هذا البحث إلى أربعة أقسام. ناقشت فى القسم الأول أهمية مشكلة البطالة المقنعة فى الدول النامية فى الوقت الحاضر مدعما هذه المناقشة بفقرات مما كتبه أئمة الفكر الاقتصادى المعاصر فضلا عن الإحصاءات التى تدل على هذه الأهمية . وفى القسم الثانى ناقشت البطالة المقنعة من زاوية تطورية شبه تاريخية فاستعرضت ما كتبه كبار الاقتصاديين فى هذا الموضوع مدعما هذا الاستعراض بهوامش عن المؤلفات والأبحاث المنسوبة اليهم والتى يرجع إليها عند الضرورة للمزيد من دراسة البطالة المقنعة . وفى القسم الثالث دراسة للأساس النظرى لفكرة البطالة المقنعة مع إشارة خاصة للدراسات الى قام بها كل من Eckaus Mellor Leibenstein. و Lewis Nurkse وفى القسم الرابع والأخير دراسة للجانب التطبيقى للمشكلة فى مصر مع لمحة قصيرة للطرق والوسائل الكفيلة بالحد من خطورة البطالة المقنعة على الاقتصاد المصرى .

١ ــ أهمية البحث

إن مشكلة البطالة المقنعة التى غالبا ما تظهر فى القطاع الزراعى من اقتصاديات الدول النامية المزدحمة بالسكان هى من أعقد المشاكل الاقتصادية التى تواجه هذه الدول فى السنوات الحالية . وفى هذا المعنى يقول المستر « لتربيرسون » مؤلف كتاب « شركاء فى التنمية » ما يلى « إن فشل بعض الدول النامية فى خلق المزيد من فرص العمل هوفى حد ذاته فشل فى تحقيق التنمية . ويلاحظ أن البطالة السافرة والمقنعة فى السنوات الستينية قد زادت فى الدول النامية ، الأمر الذى أدى إلى تفاقم المشكلة[1] » . ويدل هذا على عدم التلاؤم بين هدفين أساسيين فى الدول النامية وهما تحقيق الحجم الأمثل من الناتج القومى والحجم الأمثل من العمالة .

(١) L. Pearson. Partners in Development. Preeger Publishers, New York, Page 58.

ومن الظواهر الغريبة فى الدول النامية فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية أن الدول التى حققت معدلات نمو تتراوح بين ٦٪ ، ١٠٪ سنويا زادت فيها البطالة – وخاصة فى المدن – بينما كان المفروض أن تقل . هذا بخلاف البطالة المقنعة التى يمكن تعريفها بأنها الحالة التى يعمل عندها العمال ولكنهم لايضيفون شيئا يذكر إلى الناتج ، وهى حالة توجد فعلا فى ريف الدول النامية وبعض المدن وهذه الظاهرة تتكرر فى عديد من الدول النامية بدرجات متفاوتة .

وقد دلت الاحصاءات أن عدد العمال العاطلين فى الدول النامية بالإضافة إلى عدد العاطلين المقنعين قد ارتفع فى الفترة ما بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ من ١٦٦ مليون نسمة إلى ٢٤٨ مليون نسمة . وتمثل هذه الأرقام زيادة فى القوة العاملة من ٢٤,٧٪ إلى ٢٩,٥٪ . وفى العقد الحالى – أى من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ سوف يضاف ٢٨٠ مليون نسمة إلى قوة العمل فى العالم منهم ١٧٣ مليونا فى آسيا و ٣٢ مليونا فى أفريقيا ، ٢٩ مليونا فى أمريكا اللاتينية . ان الزيادة الصافية فى القوة العاملة العالمية تحت سن العشرين سوف تصل إلى ٦٨ مليون عامل سينضمون جميعا إلى قوة العمـــل فى الدول الأقل تقـــدما(١) .

ونحن لاندعى أن هذه الإحصاءات صحيحة تماما . فهناك تفسيرات شتى فى الدول النامية لكلمتى بطالة وبطالة مقنعة ، الأمر الذى يؤدى إلى عدم الاطمئنان إلى الإحصاءات . ومع ذلك فإن الظاهرة العامة فى الدول النامية هى وجود زيادة ملموسة فى عدد العاملين فى الصناعات والزراعات الجديدة الناجمة عن تيارات التنمية الاقتصادية . ولكن ظهرت فى الوقت نفسه زيادة

---

(١) D. Morse. The World Employment Programme International Labour Review (Geneva) Vol. 97-June 1968, Page 517.

ملموسة فى عدد العمال العاطلين وخاصة فى المدن الكبرى فوصلت هذه النسبة إلى ما يقرب من ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة [١] . وهى نسبة تعلو عن نظيرتها فى الدول الصناعية المتقدمة إلا أنها فى الدول النامية تعتبر ظاهرة عادية . وفى هذا المعنى يقول المستر ماكنمار المدير العام للبنك الدولى للإنشاء والتعمير ما يلى « إن البطالة المكشوفة والمقنعة ظاهرة لاشك فيها فى الدول النامية ، بل ربما يظهر كذلك فى مضمار التنمية جزء كبير من السكان يعانون من الفقر المدقع والمرض والجوع يتركون فى القاع بينما تحقق بقية المجتمع — نتيجة التنمية والتكنولوجيا الحديثة — مستوى معيشياً أعلى[٢] .

وخطورة مشكلة البطالة المقنعة وفوائد العمل فى الدول النامية هى فى كونها ظاهرة كان من الممكن اختفاؤها طالما أن السلطات المسئولة تعمل فى سبيل التنمية وتحقق التنمية فعلا إلا أن البطالة بنوعيها تظهر على السطح مؤدية إلى عواقب اقتصادية وخيمة أقلها أثراً هو ضعف الإنتاج . لقد كانت معدلات تنمية الاقتصاد القومى فى الدول النامية تتراوح بين ٩٪ ، ١١٪ خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ وهى معدلات غير كافية لانقاص العدد الكلى من العمال العاطلين فى المدن أو القرى كما أنها لم تؤد إلى اختفاء ظاهرة البطالة المقنعة فى الريف .

إن معدلات النمو الاقتصادى — أى معدلات نمو الدخل القومى — لاتعنى بالضرورة امتصاص جميع العمال العاطلين فى الدول النامية . فهناك معدلات نمو فى السكان يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، فهى دائمة ومستمرة ونفذت

---

(١) Turnham, D., «The Employment problem in the Less Developed countries» Paris, O.E.C.D. 1970.

(٢) Address to the Boards of Governors by Robert Mc. Namara, «Summary Proceedings» 1970, Annual Meeting of the Board of Governors of the World Bank Group, Sept. 25, 1970-P. 27.

بالملايين من المواطنين سنويا إلى سوق العمل ، بينما التنمية الاقتصادية على الرغم من سيرها بمعدلات معتدلة لاتستطيع امتصاص جميع الداخلين إلى سوق العمل ووضعهم جميعا فى أعمال اقتصادية تزيد من الدخل القومى ودخل الفرد فى المتوسط . ومن ثم ونتيجة للزيادات المستمرة فى الأعداد السكانية ووجود بطالة على الرغم من ذلك . تزداد أعباء التنمية الاقتصادية فى هذه الدول فتصبح أكثر ثقلا ، خاصة وهذه الدول تعانى من اختلال فى الهياكل الاقتصادية وضعف فى الإمكانيات التمويلية وبالتالى عجز نسبى فى تطوير قواها الاقتصادية الذاتية .

٢ — البطالة المقنعة تاريخيا

كانت المسز Goan Robinson أول من صاغ عبارة « البطالة المقنعة » فى سنة ١٩٣٦ لوصف حالة العمال فى الدول المتقدمة الذين قبلوا وظائف وأعمال تافهة ودون مستواهم الإنتاجى نتيجة الاستغناء عنهم من قبل الصناعات التى كانت تعانى من نقص فى الطلب الفعال عليها[١] . وكانت تشير بذلك إلى العمال الذين ينخفض الناتج الحدى لعملهم انخفاضا كبيراً ربما وصل إلى الصفر[٢] .

ثم ذكرت الدراسات التى قام بهـا Buck [٣] ، Wariner [٤] Rosenstein-Rodan [٥] عن الدول النامية فى الثلاثينات والأربعينات من

---

(١) Robinson, J. «Disguised Unemployment». Economic Journal, Vol. 46, June 1936. P. 225.

(٢) Robinson, J, «Essays in the Theory of Employment» London, Oxford University Press 1947.

(٣) Buck, J. L «Chinese form Economy» The University of Chicago Press 1930.

(٤) Warriner, D, «Economics of Peasant Farming», London Oxford University Press 1939.

(٥) Rosenstein-Rodan. «Problems of Industralization of Eastern and S.E. Europe». Economic Journal, Vol. 53 P. 202.

القرن الحالى فى الصين وجنوب شرقى أوربا بيانات احصائية عن هذه البلاد تبين أن نسبة مئوية كبيرة من العمال الزراعيين هناك كانت عاطلة لفترة كبيرة من السنة . لقد جمع Buck بيانات لأكثر من ١٥٠٠ مزرعة فى الصين خلال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ تكشف خلالها أن ٣٥ فقط من الذكور فيما بين الخامسة عشرة والستين من العمر كانوا يعملون فى وظائف وأعمال دائمة[١] . على أن أسلوب Buck فى تقدير الاستفادة من العمل لم يكشف بطبيعة الحال شيئا عن الناتج الحدى للعمل . أما D. Warriner فقد قامت بدراسة واسعة سنة ١٩٣٩ بينت فيها أنه من ربع إلى ثلث عمال الزراعة فى شرقى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية كانوا زائدين عن الحاجة ... [٢] وفى سنة ١٩٤٣ كتب R. Rodan أنما بين عشرين إلى خمسة وعشرين مليونا من بين ١٠٠ إلى ١١٠ مليون نسمة من سكان شرقى أوروبا وجنوبها كانوا يعانون من البطالة الكاملة أوالجزئية[٣] . وفى سنة١٩٤٥ قدر Mandelbaum أن ما بين ٢٠٪ إلى ٢٧٪ من عمال الزراعة فى اليونان ويوغوسلافيا وبولنده والمجر ورومانيا وبلغاريا كانوا زائدين عن الحاجة [٤] . وفى سبيل إيجاد حل لهذه المشكلة قدم نموذجا لتصنيع مخطط لاستيعاب فائض العمل هذا فى مدى جيل واحد .

وتؤكد الدراسات السابقة جميعا وجود البطالة المقنعة فى الزراعة . وكذلك فان تقرير الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٥١ والذى أعده جماعة من الخبراء الاقتصاديين العالميين نذكر منهم ارثر لويس ، ت شولتز ودكتور جاد جيل أكد ما سبق أن جاءت به الدراسات السابقة وأضاف عليها :

---

(١) Ibid, Buck. Reference (8).

(٢) Ibid, Warriner. Reference (9) P. 68.

(٣) Ibid, R. Roban. Reference (10).

(٤) Mandelbaum, K. «The Industrialization of Backward Areas», Oxford Basil Blackwell, 1945.

«أن فى الإمكان القول باطمئنان ، إنه بالنسبة لكثير من مناطق الهند ، والباكستان وأجزاء كثيرة من الفيلبين وأندونيسيا لايقل فائض عمال الزراعة فى الريف عن هذا الفائض الذى كان قائما فى بعض مناطق شرق أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية »[1] . هذا وقدم هؤلاء الخبراء تعريفاً للبطالة المقنعة هو « الحالة التى يكون فيها الناتج الحدى للعمال صفراً بشرط بقاء جميع العوامل والظروف الأخرى على حالها » وهو نفس التعريف الذى أدلى به Lebenstein [2] ، Viner [3] R. Rodan [4] وآخرون فيما بعد .

ومع ذلك فان وجود أو عدم وجود بطالة مقنعة مسألة تتوقف على تعريفنا للبطالة المقنعة . فعلى حين أن الخبراء الاقتصاديين السابق ذكرهم يسلمون بأن وجود البطالة المقنعة لابد وأن يتضمن وجود ناتج حدى قيمته صفر بشرط بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير ، إلا أن Navarete يقلل من شأن بقاء العوامل الأخرى دون تغيير ويضمن تعريفه للبطالة المقنعة ادخال بعض من رأس المال فى وظيفة الإنتاج [5] . ومن الواضح أنه كلما أعيد تنظيم الزراعة وأدخل المزيد من رأس المال فى العملية الإنتاجية أمكن سحب عدد من العمال الزراعيين للعمل فى قطاع آخر دون أن يتأثر الناتج الزراعى من جراء ذلك .

---

(١) United Nations. «Neasures for Economic Development of Underdeveloped Countries». 1951, P. 9.

(٢) Leibenstein, H. «The Theory of Underemployment in Backword Economics» Journal of Political Economy». Vol. 65 1957, P. 91.

(٣) Viner J. «Some Reflections on the Concept of Disguised Unemployments». Indian Jorunal of Economics, Vol. 38, P. 17.

(٤) Ibid, Rodan. Reference 10.

(٥) Navarete. «Underemployment in Undeveloped Economics» 1953.

وقد قدم Nurkse فى سنة ١٩٥٣ نظرية فى التنمية الاقتصادية مفترضا ان البطالة المقنعة قائمة وموجودة ولايمكن التنصل منها وخاصة فى مناطق واسعة من القارة الآسيوية . كما ذكر أيضاً أنه يمكن الإسراع فى خطى التنمية فى هذه الدول بتكوين رأس المال عن طريق تشغيل العمال الريفيين المبعثرين هنا وهناك .

ومن رأيه أن الإنتاج الزراعى لن ينخفض بانتقال العمال الزراعيين إلى أعمال أخرى غير متصلة بالعمل الزراعى طالما أعيد تنظيم هذا العمل الزراعى « بتجميع المساحات الزراعية الصغيرة المتناثرة من الأرض » (١) إلا أن هذا الرأى قوبل بنقد شديد من جانب العديد من الاقتصاديين المعاصرين له فى هذا الوقت .

وفى سنة ١٩٥٤ عرض Lewis (٢) صورة أخرى للبطالة المقنعة حين أدخل نموذجا لتكوين رأس المال فى سبيل التنمية يستطيع بموجبه القطاع الصناعى الجديد أن ينمو ويتقدم بسحب العمال الريفيين ذوى الأجور الرخيصة للعمل فى هذا القطاع دون أن يؤدى ذلك إلى حدوث أى انخفاض يذكر فى الإنتاج الزراعى . وهو رأى سنناقشه تفصيلا فى الجزء الثالث من هذا البحث .

وبعد ذلك فسر Eckause البطالة المقنعة تفسيراً جديدا أساسه أن الزراعة مهنة جامدة بطبيعتها وبالتالى يصعب توافر عوامل إنتاجية فنية بديلة يمكن

---

(١) Nurkse, R. «Problems of Copital Formation in Underdeveloped Countries» O.V.P. 1953, P. 33.

(٢) Lewis, A. «Economic Development With Unlimited Supplies of Labour» Manchester, School of Economic and Social Studies, 1945, P. 139.

ادخالها إلى العوامل التقليدية المعروفة »[1] . إلا أن فكرة البطالة المقنعة بمفاهيمها السابقة كلها قد تعرضت لأنواع من العقد من جانب الكثير من الاقتصاديين فى الخمسينات والستينات نذكر منهم Warriner التى أيدت وجود البطالة المقنعة فى كثير من الدول المزدحمة بالسكان — ومنها مصر — ثم رجعت عن رأيها بعد ذلك بتحفظات يشتم منها أنها لم تأخذ فى اعتبارها حاجة العمل الزراعى إلى الصيانة الدائمة وأنه من الممكن استخدام هذا الفائض فى هذه العمليات الجانبية وبذلك يزيد الإنتاج دون الاضطرار إلى سحب أعداد كبيرة للعمل خارج القطاع الزراعى.

كما أن Schultz انتقد الفكرة أيضاً قائلا إنه شاهد بالتجربة فى دول أمريكا اللاتينية المتخلفة كيف أن سحب عدد من العمال الزراعيين هناك أدى إلى انخفاض الناتج الزراعى . انظر اليه وهو يقول « لست أعرف دليلا واحداً على أن هناك دولة فقيرة فى أى مكان فى العالم تنقل جزءاً صغيراً من عمالها الزراعيين واوكان ٥٪ فقط — مع بقاء جميع العوامل الأخرى على حالها — دون أن يحدث ذلك انخفاضا فى الإنتاج الزراعى »[2].

كذلك انتقد Viner فكرة البطالة المقنعة من حيث ظهورها فى الدول النامية الفقيرة . فقد كتب سنة ١٩٥٧ ينتقد Eckause بالذات والذى سبق لنا ان ذكرنا تأكيده لوجود البطالة المقنعة فى سطور سابقة . وفى سنة ١٩٥٧ استعرض Kenadjian عدداً كبيراً من الأبحاث والدراسات حول البطالة المقنعة وختم بحثه بالكلمات الآتية « أكاد أجزم بأن معظم التقديرات الخاصة بفائض العمل الزراعى تتسم بشىء غير قليل من المبالغة . والقول بصفة

---

(١) Eckause. «Factor Proportions in Underdeveloped Countries.» American Econ. Review, Vol. 45, -955.

(٢) Schulty. «The Role of Government in Promoting Economic Growth» 1956 P. 375.

عامة بأن البطالة المقنعة فى الدولة النامية ستوجد بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪ من مجموع القوى العاملة قول لايقوم على أساس احصائى دقيق(١)» .

هذه لمحة قصيرة حول الجدل التاريخى لفكرة البطالة المقنعة من حيث تأييد الفكرة والهجوم عليها . وهى لمحة كانت لازمة لتنقلنا إلى الجزء الثالث من هذا البحث وهو الخاص بدراسة الأساس النظرى للبطالة المقنعة .

٣ — الأساس النظرى للبطالة المقنعة

يعرف معظم علماء الاقتصاد البطالة المقنعة على أنها جزء من القوى العاملة الموجودة فى الدولة النامية والذى يمكن الاستغناء عنه — نظريا — دون أن يؤدى ذلك إلى خفض فى الإنتاج الكلى . ولكن يفترض هؤلاء الاقتصاديون فى تعريفهم هذا بقاء جميع العوامل الأخرى دون تغيير .

وفى سبيل الوصول إلى الأساس النظرى للبطالة المقنعة ينبغى الإجابة على الأسئلة الآتية التى توضح كيفية ظهور البطالة المقنعة ولماذا توجد وما إلى ذلك من النقاط التحليلية التى تبين كنه البطالة المقنعة وطبيعتها . والسؤال الأول هو : إذا كان عنصر العمل لايستخدم أو يفقد بشكل ما فلماذا لاندخل أساليب فنية جديدة فى العملية الإنتاجية تستخدم كمية من الأرض ورأس المال أقل بالنسبة لعنصر العمل ؟ والسؤال الثانى هو : إذا فرضنا وجود كمية معينة من التكنولوجيا — أى نسب ثابتة من الأرض ، العمل ، رأس المال فلماذا يستخدم العمل إلى النقطة التى لايتحقق عندها أى عائد ؟ إن أصحاب الأعمال باستخدامهم عمالا مأجورين يخسرون أموالهم حين يدفعون بعمال ناتجهم صفراً أو يكاد يكـــون صفراً . كما أن الذين يعملون لحســـابهم الخاص

---

(١) Kenadjion. «Disguised Unemployment in Underdeveloped Countries» 1957, P. 259.

والذين لاينتجون شيئا يحسنون صنعا لأنهم أجروا فائض عملهم هذا مقابل أجر نقدى . والسؤال الثالث هو : لماذا يرتفع مستوى الأجور إلى أعلى من مستوى الناتج الحدى ؟ وبمعنى آخر فاذا كان عدد كبير من الناس لاينتجون شيئا أو ينتجون أقل القليل فمن الطبيعى أن ينخفض مستوى الناتج الحدى للعمل .

هذه هى الأسئلة التحليلية التى توضح — مع اجاباتها — الأساس النظرى للبطالة المقنعة . وسنحاول فيما يلى أن نلخص اجابات عدد من رجال الاقتصاد على واحد أو أكثر من هذه الأسئلة . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر أن الاقتصادى Eckause قد ناقش السؤال الأول بينما Nurkse, Leibenstein, Lewis , G. Roegan عرضوا حلولا وإجابات للسؤالين الثانى والثالث . أما Mellor فقد اتبع طريقا آخر فى الإجابة على هذين السؤالين ملخصه أن البطالة إنما تعزى أساسا إلى نقص فى الطلب على السلع التى ينتجها هؤلاء العمال .

ناقش Eckause السؤال الأول وذلك ضمن ماكتبه سنة ١٩٥٥ فى المجلة الأمريكية الاقتصادية عدد سبتمبر ١٩٥٥ فقام بتحليل علمى واف للعوائق التكنولوجية التى قد تؤدى إلى ظهور البطالة المقنعة . فهو يقول إن البطالة المقنعة سوف تظهر « حين تظل الأساليب الزراعية جامدة لاتتغير ولايؤدى سحب العمال الزراعيين إلى خفض الإنتاج[1] ثم يتساءل بعد ذلك إذا كان ثمة فائض عمل فلماذا لاتستخدم أساليب فنية فى الإنتاج تتطلب عملا كثيفا . وهو يعتقد أنه حتى فى العملية الزراعية التى تحتاج إلى العمل المكثف فلابد أن تكون ذات حد أدنى من رأس المال لكل وحدة عمل ، فهناك حد أدنى للتناسب بين رأس المال والعمل ، إلا أن كثيراً من الدول النامية يقل فيها رأس المال عن المطلوب لاستخدام كل القوة العاملة الموجودة . ومن ثم فان جزءاً من العمل المعروض يصبح عاطلا غير مستخدم . وبعد

(١) Ibid, Eckause. Reference No 22. P. 545.

هذه النقطة ترك Eckause لغيره من الاقتصاديين الذين سوف يجيئون بعده أن يفسروا لماذا يستخدم العامل إلى أن يصل ناتجه الحدى إلى الصفر ومع ذلك يستمر هذا العامل فى الحصول على أجر موجب.

أما الاقتصادى A; Lewis فيحلل فى مقاله المشهور « التنمية الاقتصادية فى وجود مقادير غير محدودة من العمل » العلاقة بين قطاع الكفاف وقطاع أصحاب رؤوس الأموال فى الدولة النامية . وهو يعتقد أن المقادير غير المحدودة من العمل يمكن أن توجد فى كل من الريف والحضر على السواء . ويرى أن فائض العمل فى الريف مقنع — بمعنى أن كل فرد يعمل — أو يظن أنه يعمل — ولكن لو فرضنا جدلا أنه أمكن سحب جزء من هؤلاء العمال فإن الناتج لاينخفض . أما فائض العمل فى الحضر فهو عاطل بشكل أكثر وضوحا : حمالون ينتظرون وصول سفينة قادمة . تجار تجزئة ينتظرون زبونا . سعاة ينتظرون فى فناء مؤسسة أو شركة . وهؤلاء جميعا سواء فى الريف أو الحضر لايحصلون على ناتجهم الحدى وإنما يحصلون على أجر تقليدى أعلى من هذا الناتج الحدى . ويقترح Lewis أن يكون متوسط ناتج العامل الحدى هو الذى يحدد أجره التقليدى. وسوف يحصل العامل فى القطاع الصناعى الرأسمالى على الأجر التقليدى طالما أن هناك فائض عمل فى قطاع الكفاف . وهذه الأجور المنخفضة والثابتة على هـــذا الانخفاض سوف تسمح بتكوين أرباح كبيرة تتركز فى يد أصحاب المصانع والمتاجر الذين يستخدمون فائض العمل الموجود فى المدن أو المهاجر من الريف وهذه الأموال — أو الأرباح — يمكن إعادة استثمارها فى القطاع الصناعى النامى فينمو الاقتصاد القومى ككل بمعدل سريع لأن الأرباح سوف تدخل بشكل متزايد فى الصناعة فيزداد بذلك الدخل القومى(١) .

---

(١) Ibid, Lewis A. Reference No. 21, PP. 139-192.

ويقدم Nurkse تفسيراً آخراً لفكرة الأجر الأعلى من الصفر فيقول إنه حين لايستخدم العمل وتظهر البطالة وحين يكون سوق العمل تنافسيا فان الأجور سوف تهبط إلى مستوياتها الدنيا . كما يحلل ظاهرة الأجور الأعلى من الصفر بسبب تفاعل بين إنتاجية العمل وبمعدلات الأجور . وطالما أن الإنتاج بالنسبة للفرد الواحد سوف يتحسن بسبب التحسن فى التغذية التى يحصل عليها العامل بعد أن يحصل على أجور أعلى فى الصناعة الجديدة فان كبار الملاك سوف يجدون أن من المربح لهم أن يستأجروا كل العمل المتاح لهم مع سوء التغذية وضعف انتاج العامل . وعلى الرغم من أن صافى الإيراد سيرتفع لو استخدم جزءاً صغيراً من إجمالى القوة العاملة فان الأجور سوف تهبط مؤدية إلى هبوط فى الإنتاجية [1] .

أما Nurkse فيعرف البطالة المقنعة على أنها الوضع الاقتصادى الذى لا يتعدى الناتج الحدى للعمل الصفر حين تدخل بعض التغيرات التنظيمية فى العملية الإنتاجية . فاذا أدخلت تغييرات بسيطة كتجميع الحيازات الصغيرة مثلا لترتب على ذلك استخدام مقدار أكبر من العمل الزراعى فى أعمال وانشاءات أخرى مثل بناء الخزانات والقناطر واقامة الطرق وذلك دون أن ينخفض الناتج الزراعى . ويفسر Nurkse ذلك بأن العمال سيستخدمون إلى أن يصبح من غير المتوقع حدوث أية زيادة فى الإنتاج وذلك لأن القوة العاملة مع الأسرة لايدفع لها أجراً . وهو يفترض وجود عامل زراعى يعمل داخل أسرة ويتقاسم مع غيره من أفراد الأسرة الطعام . كما لايعتقد Nurkse أن فى الإمكان تحقيق وفر فى القوة العاملة عن طريق خفض أوقات الفراغ أو قيام بقية العمال بجهود أكبر وإنما يمكن تحقيق هذا الوفر عن طريق حسن استخدام الوقت المتاح للعمال . فبسبب سوء التنظيم يضيع

---

(١) Ibid, Leibenstein. Reference No. 1693 P. 94.

جزء كبير من الوقت يستهلك فى أعمال غير أساسية أو غير هامة كالمشى من مكان إلى مكان أو نقل المحاصيل والمواد الإنتاجية أو سوء الإشراف على العمال أو ما إلى ذلك . ومن ثم يقترح اعادة تنظيم الإنتاج لتوفير عدد متزايد من العمال يخصصون للعمل فى أوجه أخرى من النشاط الاقتصادى .

ومع هذا الرأى المتفائل فى حسن استخدام العمال للاستفادة بهم فى نشاطات أخرى فان Nurkse فى سنوات أخرى لاحقة عدل عن هذا التفاؤل حين كتب يقول « بأن مثل هذه التغييرات فى التنظيم الزراعى فى الدول النامية المزدحمة بالسكان عمل كبير لايؤخذ بهذه البساطة[1] » .

ولعل آخر ما سنناقشه عن الأساس النظرى للبطالة المقنعة هو الافتراض القائل بأن سبب هذه البطالة إنما يرجع إلى النقص فى الطلب وهى الفكرة التى تعزى إلى الاقتصادى Mellor فمن رأيه أن الفلاح فى الدول المتخلفة المزدحمة بالسكان يعمل بجد واجتهاد لتحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة قامت التقاليد والعادات بتحديده مسبقا . إلا أن هذا الفلاح يفتقد إلى الحافز أو الحوافز التى تؤدى إلى زيادة دخله إلى أعلى من المستوى الذى حددته التقاليد القائمة ازاء أنماط الاستهلاك .

وعلى أيةحال فان فكرة نقص الطلب عند Mellor تشبه فكرة البطالة التى عرضتها مسز J. Robinson فى نظريتها الخاصة بنقص الطلب . ومع ذلك فان الدراسات التطبيقية التى تمت فى الهند ويوجوسلافيا لاتعطينا الدليل الكافى على صحة ما جاء به Mellor من آراء .

أنتقل الآن إلى الجزء التطبيقى من هذا البحث .

---

١) Nurkse, R. «Trade Fluctuations and Buffer Policies of Low Income Countries» Kykloy, Vol. II, 1958, Page 141.

٤ — البطالة المقنعة وفوائض العمل فى مصر

تتطلب دراسة هذا الجزء محاولة لدراسة التطور السكانى فى مصر تبين فى جلاء كيف أن أبعاد البطالة المقنعة هى النتيجة الطبيعية لزيادة السكان طالما لم تزد فرص العمل فى القطاعات الأخرى بنفس نسبة زيادة السكان لتتمكن من سحب الفائض من هؤلاء السكان وتشغيلهم .

تطور نمو السكان فى مصر :

ما هو الحجم الحالى للسكان فى مصر؟ وما هى نسبتهم إلى القوى العاملة ؟ وهل هناك تناسب بين معدلات نمو السكان ومعدلات التشغيل ؟ هذه هى الأسئلة التى تحتاج إلى إجابات واضحة .

ان الخط العريض والواضح فى تطور نمو السكان فى مصر هو وجود زيادة مستمرة ودائمة بين كل تعداد والذى يليه . فهذه هى القاعدة العامة التى لايتطرق اليها الشك . إن معدل نمو السكان فى مصر اليوم هو ٢,٥٪ وهو معدل كفيل بمضاعفة عدد السكان البالغ ٣٨ مليونا فى مدة أقصاها ٤٠ سنة مالم تتغير بعض وجهات النظر الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى إنقاص معدلات المواليد .

لقد كان عدد السكان فى مصر سنة ١٩٠٧ أى فى العقد الأول من القرن الحالى ١١,٢٠٠ مليون نفس ثم زاد فى مدى تسعة وستين عاماً إلى ٣٨ مليونا وسوف يزداد هذا العدد إلى نهاية القرن ليصل إلى ما يقرب من ٧٠ مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء[1] . ولا يهمنا

---

(١) Statistical Hanbdook. V. A.R. 1952-1966 Central Agency For Mobilization and Statistics, Cairo, 1967.

الآن مناقشة صحة هذا التقدير من عدمه ولكن كل ما يهمنا هو ما تدل عليه الأرقام الرسمية التى تنشر سنويا عن الزيادة الطبيعية فى السكان . فمتوسط الزيادة فى السكان فى الستينيات هومليون مواطن كل خمسة عشر شهراً أى ما يقرب من ٨٠٠ الف مواطن فى السنة ثم تناقصت هذه الزيادة إلى مليون مواطن كل خمسة عشر شهرا ونصف . وزيادة شهر ونصف الشهر قد تبدو لأول وهلة فترة بسيطة لكنها عندنا نحن خبراء الاقتصاد شىء يستحق الكثير من الاهتمام . وذلك أن معدل تزايد السكان فى مصر انخفض بالفعل من ٢٥,٣ فى الألف فى الستينات إلى ٢٠,٣ فى الألف اليوم . أما ماذا يكون عليه هذا المعدل فى السنوات العشرين المقبلة فانه يتوقف على مدى نجاح خطة تنظيم الأسرة وتغلغل فلسفتها فى نفسية المواطن المصرى العادى.

وماذا عن قوة العمل المصرى ونسبتها إلى المجموع الكلى للسكان ؟ إن قوة العمل المصرى بالنسبة للمجموع الكلى للسكان هى ٢٧,٣٪ وهى نسبة تكاد تكون ثابتة منذ بضع سنوات . إلا أن معدلات التوظف تزيد ببطء شديد لأن خطة التنمية فى السنوات العشر الأخيرة لم تكن تسير طبقا للمعدل المرموق نتيجة للحروب المستمرة ولأسباب أخرى عديدة لامجال لدراستها هنا . وبالتالى طالما لم تنجح خطط التنمية النجاح المرموق لم يكن من السهل امتصاص العديد من قوة العمل المصرية للعمل فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة . وجدير بالذكر أن نسب التوظف فى مصر لاتأخذ فى اعتبارها سوى البطالة الظاهرة أو المكشوفة التى يبلغ عنها وتهمل كل ما يتعلق بالبطالة المقنعة التى تعتبر الظاهرة الاقتصادية التقليدية فى الدول النامية ذات الطابع الزراعى كمصر والتى تدل على عدم التوازن بين الموارد الزراعية المتاحة للسكان وبين الزيادة الطبيعية للسكان فى هذا القطاع .

* * *